المشهد المغربي

Du 22 au 28 04 11

4x4

مع **محمد الصبار**
الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

نبذل الجهود من أجل أن يحصل انفراج سياسي واسع في بلادنا

1. كيف سيعالج المجلس الوضعية الاجتماعية للمعتقلين المفرج عنهم، أخيرا، بعفو ملكي؟

أولا، يعلم الجميع أن الشخص، الذي يستفيد من عفو ملكي، ويكون فقد وظيفته، بسبب اعتقاله، يفرض منطق الأشياء أن يعود إلى وظيفته، وهذا ما جرى في حالات كثيرة ومتعددة ومتنوعة. بالنسبة للذين ليس لديهم أي موقع وظيفي، أعتقد أن هناك مسؤولية مشتركة في هذا الباب، فمسؤولية الإدماج الاجتماعي، هي مسؤولية ملقاة على عاتق السلطة المحلية، وعلى إدارة السجون وإعادة الإدماج، وعلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمواكبة ومصاحبة هؤلاء، وتبديد العراقيل التي قد تصادفهم في حياتهم العادية، بعد خروجهم من السجن.

2. هل يشتغل المجلس، حاليا، على أن تكون هناك دفعة ثانية، ومتى سيكون ذلك؟

بالنسبة إلينا، عرف هذا الملف نوعا من المملة، وسوف لن يتوقف الأمر عند هذا الحد، سنسعى ونبذل الجهود من أجل أن يحصل انفراج سياسي واسع في بلادنا. ليست هناك ملفات محددة في حد ذاتها موضوعة لدى المجلس، نحن أمام عدد كبير من المعتقلين، الأمر يتطلب دراسة الحالات، وبالتالي، يتطلب بعضا من الوقت، لكي نتمكن، على الأقل، من جعل عدد آخر من المعتقلين يستفيد من العفو الملكي.

3. إذا كانت هناك دفعة ثانية، هل ستشمل وجوها أخرى من معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية؟

لا أستطيع الجواب عن ذلك في الوقت الراهن.

4. هناك أصوات ترتفع للمطالبة بالإفراج عن أشخاص اعتقلوا على خلفية «حركة 20 فبراير»، والأحداث التي تلتها، كيف سيتعامل المجلس مع هذا الأمر؟

لا نشتغل على هذا الموضوع، فهو موضوع حديث، وما تزال هناك ملفات بهذا الخصوص معروضة على القضاء لكي ينظر فيها، وتعلمون أنه عندما يعرض الملف على القضاء لا يحق للمجلس أن يتدخل، احتراما للسلطة القضائية، مع الإشارة إلى أن «حركة 20 فبراير» سبق لها، وعلى أكثر من مستوى، أن نددت بأعمال التخريب والشغب والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة، وبالتالي، ننتظر الأحكام القضائية، وبعد ذلك سيكون هذا الملف معروضا كباقي الملفات على جدول أعمالنا. ■

Machhad Avril 2011